مما لم يعرف شيء من عطاياه حراما بعينه وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله اشبه وهكذا في الظهيرية وزاد اصحابنا بعد ابي حنيفة رحمه الله ولعلك تجعل في قلبك ما شبهة امتناع الورع عن البهمات والاحتياط بالقول الاحوط في هذا الزمان فنقول سببه اربعة اشياء الاول غلبة الحمل على التجار والصناع والاجراء والشركاء في الاصل والغلة فلا يراعون شرائط الشرع في معاملاتهم وتفسد وتبطل او يمكن ان يكون مكسوبهم حراما او خبيثا والثاني غلبة الظلمة بالغصب والسرقة والخيانة والتزوير ونحوها والثالث والرابع ان قوام الدين وانتظام المعاش بالنقود والحبوب ونحوها مما يخرج من الارض والغالب المستعمل في النقود والمعاملات الدراهم وقد صغروها حتى لا يبلغ اربعة عشر وزن درهم واحد شرعي والطامعون من اخساء الفسقة والكفرة يقطعونها حتى صار المقطوع في الدراهم غالبا على غيره وجعلوها من المعدودات في التبايع والاستقراض وحرموا وزنها والفضة وزنية ابدا النص الشارع عليه فلا يبدل بالعرف اذ شرط اعتبار عدم النص وهذا مذهب ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ورواية ظاهرة عن ابي يوسف رحمه الله وعند اعتبار العرف فقط مطلقا فاذا كانت وزنية

فايدا

فايدا يلزم بيان وزنها في التبايع والاستقراض لان بيان مقدار الثمن اذا لم يكن مشارا اليه شرط صحة البيع ونحوه ومقدار الوزن لا يعلم بالعد كالعطس فاذا لم يبين وزنيته تفسد البيع والاستقراض والاجارة ونحوها ولا مخلص ولا حيلة في هذا الا ملتمسك بالرواية الضعيفة عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وامر الاراضي في زماننا هذا مشوش جدا اذ اصحابها يتصرفون فيما يستحق للسلطان من البيع والاجارة والمزارعة ونحوها ويؤدون خراجها من الموظف والمقاسمة الى المقاتلة او غيرها فمن عينه السلطان الا انهما اذا اعوا اخذ بعض الثمن من عينه السلطان لاخذ الخراج واذا اماتوا فان تركوا اولادا ذكورا يرثونها فقط دون سائر الورثة ولا يقضى منها ديونه ولا تنفذ وصاياه والا فيبيعها من عينه السلطان فاذا اعتبرنا باليد وقلنا ان الارض ملك للذي اليد لزم ان يكون ميراثا لكل الورثة بعد ان يقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه فحرمان ما عدا الاولاد الذكور وعدم القضاء والتنفيذ ظلم وتصرفهم فيها وتصرف من عينه السلطان ان لم يكن في الورثة اولاد ذكور تصرف في ملك الغير فيكون الحاصل منها خبيثا قال في الناتر خانية رجل غصب ارضا فاجرها واخذ غلته

Copyright © King Saud University